

او يعتقد او يدبره او يكتبها او يتولىها او لا يخفى
القول عن ملكه فيصح بشرط يقتضيه العقد
كشرط الملك للمشتري او لا يقتضيه ولا يقع فيه
لاحد كشرط ان لا يبيع الذابت المبيعة او
لا يقتضيه لكن جري العرف ببيع نخل علي
ان يجذوه ويشركه استحسانا واذا قبض
المشتري المبيع برضي بايعة صريحا او دلالة في
البيع الفاسد ولم ينهه ملكه بمثل ان مثليا
والا بغيره يوم قبض والقول في المشتري وعلي
كل واحد منهما فسخه قبل القبض وبعده مادام
في يد المشتري ولا يشترط فيه قضا قاض واذا
امر علي امساكه وعلم به القاضي فله فسخه
وكل مبيع فاسد رده المشتري علي بايعة بية
او صدقة او بيع او بوج من الوجوه ووقع
في يد بايعة في مشاركة وبرى المشتري من
ضمانه

ضمانه فان باعه بيبعا با ناميها الغير بايعة
وضارده بغير الكراه او وهبه وسلم او اعتقه
او وقفه او رهنه او وصي برنقذ ولا يبطل
حق الفسخ بموت احد منهما ولا ياخذة حتي
يرد ثمنه فان مات فالمشتري احق برهاخذ
دراهم الثمن بعينها الواقيمة ومثلها لوها لكت
وطالب للبايع مانح في الثمن للمشتري كما طالب
نوح مال ادعاه فقضي له ثم ظهر عدمه بتمادينا
بنحو او غرس فيما اشتراه فاسد لا زمره قيمته المكرة
البيع عند الاذان الاول والنحو اذا كانت
السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا والسوم
علي سوم غرة بعد الاتفاق علي مبلغ الثمن
والالا وتلي لجلب اذا كان يضر باهل البلد
او يلبس السمرا اذا انتفيا فلا يبيع لمخاض
للبيادي حالة تحط وعموز والا لا يبيع من يريده